



مفهوم قول الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين" عند ابن حجر
العسقلاني وتطبيقه على بعض الأحاديث التي حكم عليها الحاكم به في كتاب
الإيمان من كتاب المستدرک
(من حديث رقم ١٧ إلى حديث رقم ٢١٣)

Nur Kholis bin Kurdian

Program Studi Ilmu Hadits

Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember

caknurjmbg@gmail.com

Aisyah binti Rokhmad

Program Studi Ilmu Hadits

ملخص البحث:

لما بين الحافظ ابن حجر رحمه الله أقسام أحاديث المستدرک في نكته وجدنا أنه تعرض لوصف "صحيح على شرط الشيخين" وهو أن يكون رواية الحديث الذي أخرجه الحاكم هم رواية البخاري ومسلم في صحيحهما، وأن يكونوا قد احتجا بهم في كتابهما على صورة الاجتماع، وأن يكون سالما من العلل. فأردنا أن نتثبت هل الحديث الذي حكم عليه الحاكم بأنه صحيح على شرط الشيخين هو فعلا صحيح على شرط الشيخين عند ابن حجر أم لا. ومنهجنا في جمع البيانات في هذا البحث المنهج الكيفي، بحيث إنا جمعنا خمسة أحاديث حكم عليها الحاكم بالصحة على شرط الشيخين من كتاب الإيمان من المستدرک كأنموذج وذلك لضيق الوقت. ومنهجنا في تحليل البيانات المنهج الكيفي أيضا، وذلك بدراسة سند الحديث والنظر إلى جميع رواته واحدا واحدا ثم النظر إلى متنه، هل توافر فيه شروط الصحيح على شرط الشيخين عند ابن حجر أم لا، ثم بعد ذلك الحكم على الحديث. والنتيجة أنه من خلال دراسة خمسة أحاديث حكم عليها الحاكم بأنها صحيحة على شرط الشيخين من باب الإيمان من المستدرک لا يوجد منها حديث توافر فيه شروط الصحيح على شرط الشيخين عند ابن حجر، ولا يوجد حديث صحيح على شرط الشيخين عنده. فالأحاديث التي حكم عليها الحاكم بالصحة على شرط الشيخين قد لا تكون صحيحة على شرط الشيخين عند ابن حجر العسقلاني.

كلمة مفتاحية: الإمام الحاكم، المستدرک، صحيح على شرط الشيخين، ابن حجر العسقلاني.

أ- المقدمة

١. خلفية البحث:

لما بين الحافظ ابن حجر رحمه الله أقسام أحاديث المستدرک في نكته وجدنا أنه تعرض لوصف "شرط الشيخين" وهو أن يكون رواية الحديث الذي أخرجه الحاكم هم رواية البخاري ومسلم في صحيحهما، وأن يكونوا قد احتجا بهم في كتابيهما على صورة الاجتماع، وأن يكون سالما من العلل. فأردنا أن نتثبت هل الحديث الذي حكم عليه الحاكم بأنه صحيح على شرط الشيخين هو فعلا صحيح على شرط الشيخين عند ابن حجر أم لا؟

قال ابن حجر: قلت: فإنه - أي الحاكم - إذا كان عنده الحديث قد أخرجا أو أحدهما لرواته قال: "صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما وإذا كان بعض رواته لم يخرج له قال: "صحيح الإسناد حسب".^١ وقال في موضع آخر: "أن يكون إسناد الحديث الذي يخرج به محتجا برواته في الصحيحين على صورة الاجتماع سالما من العلل".^٢

فأردنا أن نتثبت هل الحديث الذي حكم عليه الحاكم بأنه صحيح على شرط الشيخين هو فعلا صحيح على شرط الشيخين عند ابن حجر أم لا؟ لضيق الوقت والفرصة درسنا خمسة أحاديث من كتاب الإيمان حكم عليها الحاكم بأنها صحيحة على شرط الشيخين من كتاب المستدرک لأنها تقع في أوائل الأحاديث وفي أوائل كتب منه.

^١ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، ج. ١ [المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م]، ص. ٣١٤.

^٢ نفس المصدر.

٢. مشكلة البحث:

من خلال خلفية البحث نستخلص منها مشكلة البحث الآتية:

- (أ) ما هو الحديث الصحيح على شرط الشيخين عند ابن حجر العسقلاني؟
(ب) هل الحديث الذي حكم عليه الحاكم بأنه صحيح على شرط الشيخين فعلا صحيح على شرط الشيخين عند ابن حجر أم لا؟

٣. أهداف البحث:

- (أ) لمعرفة الحديث الصحيح على شرط الشيخين عند ابن حجر العسقلاني.
(ب) تنزيل ذلك الوصف وتطبيقه في خمسة أحاديث حكم عليها الحاكم بأنه صحيح على شرط الشيخين في كتاب الإيمان من المستدرک.
(ت) لمعرفة هل تلك الأحاديث فعلا صحيح على شرط الشيخين عند ابن حجر؟.

٤. تحديد المسائل:

هذا البحث ينبي على الناحيتين، الناحية النظرية والناحية التطبيقية. أما الناحية النظرية فتشتمل على خلفية البحث، والمراد بصحيح على شرط الشيخين عند ابن حجر. وأما الناحية التطبيقية فتشتمل على دراسة خمسة أحاديث حكم عليها الحاكم رحمه الله بأنها صحيحة على شرط الشيخين في كتاب الإيمان من المستدرک.

٥. الدراسة السابقة:

من الكتب التي ألفت في دراسة كتاب المستدرک هي:

(أ) (قول الحاكم في المستدرک "على شرط الشيخين" دراسة تطبيقية على كتاب الإيمان من حديث رقم ١٤٠ إلى حديث رقم ٢٨٧). هو بحث الطالب عبد الله عيد الحسيني الحربي لنيل درجة الماجستير في تخصص الحديث وعلومه في كلية الآداب و العلوم الإنسانية في جامعة طيبة بالمدينة النبوية. وأهم أهدافه معرفة المراد بقول الحاكم "على شرط الشيخين" على سبيل الإجمال: هل رجاله رجال البخاري ومسلم بأعيانهم أو أن صفتهم كصفة رجال البخاري ومسلم؟ وللوصول إلى النتيجة أنه درس أحاديث المستدرک في كتاب الإيمان حتى تحصل على النتيجة: أن المراد بقول الحاكم "على شرط الشيخين" هو رجاله رجال البخاري ومسلم بأعيانهم وهذه النتيجة تقوي وتؤيد رأي ابن حجر وترجحه على رأي العراقي الذي قال بالمثلية.

هذا البحث كالنواة الأولى لبحثنا هذا، وأننا رأينا أن الباحث قد حصر بحثه في معرفة مراد كلام الحاكم "على شرط الشيخين" على سبيل الإجمال ولم يتطرق إلى معرفة بقبية شروط الصحيح على شرط الشيخين عند ابن حجر على سبيل التفصيل. لذا وجدنا أن الباحث في دراسته التطبيقية اكتفى بمعرفة الرواة هل هم من رجال البخاري ومسلم أم لا، ولم يتطرق إلى التمييز بينما توافر فيه شروط الصحيح على شرط الشيخين على وجه التفصيل عند ابن حجر وبينما لم تتوافر فيه تلك الشروط. وأما بحثنا هذا هو معرفة شروط الصحة على شرط

الشيخين على وجه التفصيل عند ابن حجر وتنزيلها في بعض أحاديث المستدرک التي حکم علیها الحاکم بأنها صحیح علی شرط الشيخین.

(ب) "النکت اللطاف علی بیان الأحادیث الضعاف المخرجة فی مستدرک الحاکم النیسابوری" لابن ملقن رحمه الله.^١ جمع فیہ الأحادیث الضعیفة من المستدرک.

(ت) "تلخیص المستدرک"^٢ للإمام الذهبي رحمه الله اختصر فیہ المستدرک وتعقب علی أحادیثه فیہ بالصحة أو بالضعف .

(ث) "الموضوعات"^٣ جمع فیہ الإمام الذهبي رحمه الله الأحادیث الموضوعة من المستدرک وحصل علی مائة حدیث كما ذكره السيوطي في تدريب الراوي^٤، وأما الذي وقع في المخطوط فسبعة وستون حدیثا .

(ج) "المستخرج علی المستدرک" لأبي الفضل العراقي رحمه الله ولكن لم يكمله.^٥ وهو الاستخراج علی أحادیث المستخرج.

^١ وهو مخطوط، <http://wqf.me/?p=16689> تاريخ الدخول: ٧ شعبان ١٤٣٩هـ - ٢٣/٤/٢٠١٨م

^٢ وهو مطبوع طبعته مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة بالهند بمحروسة حيدر آباد

الدكن سنة (١٣٤٠) هجرية

^٤ مجلدات. <http://www.almeshkat.net/vb/showthread.php?t=120668> تاريخ الدخول: ٧ شعبان

١٤٣٩هـ - ٢٣/٤/٢٠١٨م

^٣ وهو مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.

^٤ السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ج. ١ (الرياض: دار

طبية، سنة ١٤٢٢هـ)، ص. ١١٢.

^٥ وهو مطبوع، بتحقيق: محمد عبد المنعم رشاد، طبعته مكتبة السنة - القاهرة الطبعة:

الأولى، عام ١٤١٠هـ، على جزء واحد.

مفهوم قول الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين" عند ابن حجر العسقلاني

(ح) "توضيح المدرك في تصحيح المستدرك" للسيوطي رحمه الله ذكره حاجي خليفة في

كشف الظنون.^١

(خ) "بغية الحازم في فهرسة مستدرك الحاكم" للألباني رحمه الله.^٢ وهو فهرس

للمستدرك.

(د) "رجال الحاكم في المستدرك" لمقبل الوادي رحمه الله.^٣ جمع فيه رجال الإمام

الحاكم مع ذكر الحكم عليهم جرحاً وتعديلاً.

٦. منهج البحث:

(أ) منهج جمع البيانات:

منهجنا في جمع البيانات في هذا البحث المنهج الكيفي. بحيث إننا جمعنا من المستدرك بعض الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بالصحة على شرط الشيخين، ثم دراسة رواته باستخدام كتب تراجم الرواة كتقريب التهذيب و رجال المستدرك وغيرهما.

(ب) منهج تحليل البيانات:

^١ حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج ٢، [بغداد: مكتبة المثنى، سنة

١٩٤١م]، ص ١٦٢٢.

^٢ ذكرته الموسوعة الشاملة أنه من تأليف الألباني رحمه الله

^٣ وهو مطبوع، طبع بمكتبة صنعاء الأثرية الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م عدد الأجزاء: ٢.

ومنهجنا في تحليل البيانات منهج كفي أيضا، وذلك بدراسة سند الحديث والنظر إلى جميع رواته واحدا واحدا ثم بالنظر إلى متنه، هل فيه شذوذ أم لا، وهل فيه علة أم لا، وإذا كان فيه شذوذ أو علة بينته وإلا فلا، ثم بعد ذلك الحكم على الحديث.

ت) منهج عرض البيانات:

منهجنا في عرض البيانات كما يلي:

- ١) في عرض الأحاديث: إننا نذكر الحديث بسنده الذي عند الإمام الحاكم في مستدركه مع ذكر رقمه كما هو المكتوب في المطبوع.
- ٢) وبعد ذلك ندرس رواة ذلك الحديث واحدا واحدا باختصار.
- ٣) وفي دراسة سند الحديث نذكر فيها اسم الراوي ونسبه، مع ذكر درجته تعديلا أو تجريحا، ثم ذكر من أخرج له من أصحاب كتب الستة.
- ٤) وإن كان الحديث فيه مخالفة لرواية من هو أولى من رواه الأول فإننا نبين ذلك.

ب- المبحث

١. الدراسة النظرية عن قول الحاكم "صحيح على شرط الشيخين"

أ) المراد بقول الحاكم "صحيح على شرط الشيخين" على سبيل الإجمال.

اختلف العلماء في تعيين المراد بقول الإمام الحاكم "صحيح على شرط

الشيخين" على قولين:

مفهوم قول الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين" عند ابن حجر العسقلاني

القول الأول: إن المراد به هو بمثل روايتها لا بهم أنفسهم. قال به العراقي في

التقييد.

قال العراقي:

"إن قوله أي ابن الصباح: "مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجنا عن رواته في كتابيهما" فيه بيان أن ما هو على شرطيهما هو مما أخرجنا عن رواته في كتابيهما، ولم يرد الحاكم ذلك فقد قال في خطبة كتابه المستدرک: "وأنا أستعين الله تعالى على إخراج أحاديث روايتها ثقات قد احتج مثلها الشيخان أو أحدهما" فقول الحاكم بمثلها أي بمثل روايتها لا بهم أنفسهم".^١

والقول الثاني: المراد به هو رجاله رجال البخاري ومسلم في كتابيهما بأعيانهم.

قال به ابن الصلاح وابن حجر العسقلاني.

قال ابن الصلاح: "وَجَمَعَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ سَمَاهُ (الْمُسْتَدْرَكُ) أَوْدَعَهُ مَا لَيْسَ فِي وَاحِدٍ مِنَ الصَّحِيحَيْنِ مِمَّا رَأَى عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، قَدْ أَخْرَجَا عَنْ رُؤَايِهِ فِي كِتَابَيْهِمَا".^٢

وقال ابن حجر:

^١العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م)، ص. ٣٠.

^٢ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، ص. ٢٢.

“قلت: لكن تصرف الحاكم يقوي أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما شيخنا - رحمه الله تعالى- فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجوا أو أحدهما لرواته قال: "صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما وإذا كان بعض رواته لم يخرج له قال: صحيح الإسناد حسب. ويوضح ذلك قوله - في باب التوبة - لما أورد حديث أبي عثمان عن أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعا: "لا تنزع الرحمة إلا من شقي". قال: هذا حديث صحيح الإسناد "و أبو عثمان هذا ليس هو النهدي ولو كان هو النهدي لحكمت بالحديث على شرط الشيخين". فدل هذا على أنه إذا لم يخرج لأحد رواة الحديث لا يحكم به على شرطهما وهو عين ما ادعى ابن دقيق العيد وغيره”^١.

وهذا اختلافهم في وصف صحيح على شرط الشيخين بالنظر إلى الرواة على سبيل الإجمال. وأما وصف "صحيح على شرط الشيخين" على وجه التفصيل عند ابن حجر فهو ما يلي:

(ب) المراد بقول الحاكم "صحيح على شرط الشيخين" عند ابن حجر على وجه التفصيل.

لما ذكر ابن حجر أحاديث المستدرک بأنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام: أنه تطرق إلى ذكر وصف "صحيح على شرط الشيخين" وهو أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجها محتجا برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالما من العلل. وأنه ذكر المحترزات الآتية:

(١) أنه أخرج بقوله "محتجا برواته في الصحيحين" الحديث الذي لم يحتجا برواته في الصحيحين، وكذلك الحديث الذي قد أخرج لجميع رواته لا على

^١النكت على كتاب ابن الصلاح، ج. ١، ص. ٣٢٠.

مفهوم قول الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين" عند ابن حجر العسقلاني

سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعليق أو مقرونا بغيره.^١
وهذان لا يقال بأنهما على شرط الشيخين.

(٢) أخرج بقوله "على صورة الاجتماع" ما احتجا برواته على صورة الانفراد
كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما، ولم يحتجا برواية
سفيان بن حسين عن الزهري؛ لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية
مشايخه. فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط
الشيخين لأنهما احتجا بكل منهما. بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجا بكل
منهما على صورة الاجتماع.^٢

(٣) وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه،
كالحديث الذي يروى عن طريق شعبة مثلا عن سماك بن حرب عن عكرمة
عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما -، فإن مسلما احتج بحديث سماك إذا
كان من رواية الثقات عنه، ولم يحتج بعكرمة واحتج البخاري بعكرمة دون
سماك، فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما فلا يجتمع فيه صورة
الاجتماع.

النكتة على كتاب ابن الصلاح، ج. ١، ص. ٣١٦.

النكتة على كتاب ابن الصلاح، ج. ١، ص. ٣١٤.

(٤) واحترز بقوله "أن يكون سالما من العلل" بما إذا احتجا بجميع رواته على صورة الاجتماع إلا أن فهم من وصف بالتدليس أو اختلط في آخر عمره، فإننا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجنا من رواية المدلسين بالعنونة إلا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى، وكذا لم يخرجنا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط. فإذا كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه، بأنه على شرطهما، وإن كانا قد أخرجنا ذلك الإسناد بعينه.

إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع وصرح أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو على شرط أحدهما.^١

٢. الدراسة التطبيقية على الأحاديث التي حكم عليها الإمام الحاكم بأنه صحيح على شرط الشيخين.

(أ) (١٧) قال الحاكم: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا أبو جعفر محمد بن عبيد الله بن أبي داود المنادي، ثنا يزيد بن هارون، أنبأنا أبو غسان محمد

^١النكت على كتاب ابن الصلاح ج. ١، ص. ٣١٥.

مفهوم قول الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين" عند ابن حجر العسقلاني

بن مطرف، عن حسان بن عطية، عن أبي أمامة الباهلي، قال: قال رسول الله ﷺ: "الحياء والعي شعبتان من الإيمان، والبذاء والبيان شعبتان من النفاق".
هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وقد احتجا برواياته عن آخرهم.^١

رواة الحديث:

(١) أبو العباس محمد بن يعقوب: الأصب: محمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل بن سنان: الإمام، المحدث، مسند العصر، رحلة الوقت، أبو العباس الأموي مولا هم، ولد سنة سبع وأربعين ومائتين، توفي سنة سنة ست وأربعين وثلاثمائة، من رجال الحاكم.^٢ قال الزركلي: قال ابن الأثير: كان ثقة.^٣

(٢) أبو جعفر محمد بن عبيد الله بن أبي داود المنادي: محمد ابن عبيد الله ابن يزيد البغدادي، أبو جعفر ابن أبي داود ابن المنادي: صدوق، من

^١ النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم، *المستدرک علی الصحیحین*، ج. ١، [القاهرة: دار الحرمين، ط ١، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م] ص. ٤٦.

^٢ الوادعي، مقبل بن هادي، *رجال الحاكم في المستدرک*، ج. ٢، [مكتبة صنعاء الأثرية، ط ٢، ١٤٢٥ هـ/ ٢٠٠٤ م]، ص. ٤١٣. انظر: الذهبي، *شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان*، "سير أعلام النبلاء"، تحقيق شعيب الارنؤوط وحسين الأسد، ج. ١٥، [بيروت: مؤسسة الرسالة، ط ٩، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م]، ص. ٤٥٤.

^٣ الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، *الأعلام*، ج. ٧، (بدون اسم المدينة، الطبعة: الخامسة عشر دار العلم للملايين، ٢٠٠٢ م)، ص. ١٤٥.

صغار العاشرة، مات سنة اثنتين وسبعين وله مائة سنة وسنة، من رجال

البخاري لكن سماه في صحيحه أحمد بن أبي داود.^١

(٣) يزيد بن هارون: يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد

الواسطي: ثقة متقن عابد، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين، وقد

قارب التسعين، من رجال أصحاب الكتب الستة.^٢

(٤) أبو غسان محمد بن مطرف: محمد بن مطرف بن داود الليثي، أبو غسان

المدني، نزيل عسقلان: ثقة، من السابعة، مات بعد الستين، من رجال

أصحاب كتب الستة.^٣

(٥) حسان بن عطية: حسان بن عطية المحاربي مولاهم، أبو بكر الدمشقي:

ثقة فقيه عابد، من الرابعة، مات بعد العشرين ومائة، من رجال أصحاب

كتب الستة.^٤

^١العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، *تقريب التهذيب*، تحقيق عادل مرشد، [بيروت: الرسالة

العالمية، ط ٣، ١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤ م] ص ٤٢٩.

^٢المصدر نفسه، ص ٥٣٥.

^٣المصدر نفسه، ص ٤٤١.

^٤المصدر نفسه، ص ٩٨.

مفهوم قول الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين" عند ابن حجر العسقلاني

(٦) أبي أمامة الباهلي: صدي، بالتصغير، بن عجلان أبو أمامة الباهلي: صحابي

مشهور، سكن الشام، ومات بها سنة ست وثمانين، من رجال أصحاب كتب

الستة.^١

دراسة المتن.

بعد دراسة متنه تبين لنا أنه ليس فيه شذوذ ولا علة قاذحة. النتيجة أن هذا

الحديث لم تتوافر فيه شروط الصحيح على شرط الشيخين عند ابن حجر

لذا لا يكون صحيحاً على شرط الشيخين، لأن:

(١) أبا جعفر محمد بن عبيد الله بن أبي داود المنادي من رجال البخاري فقط

وليس من رجال مسلم.

(٢) ولأنه من رجال البخاري في المتابعة والشاهد لا في الأصول. وهو صدوق

وليس بثقة، وأخرجه البخاري في صحيحه في المتابعة والشواهد يتقوى

بأحاديث الأصول.

(ب) (٥٩) قال الحاكم: حدثنا أبو بكر بن إسحاق، ثنا أحمد بن يحيى بن زرين^٢،

ثنا هارون بن معروف، ثنا عبد الله بن وهب، حدثني أبو صخر، عن أبي حازم،

عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ، قال: "إن المؤمن يألف، ولا

^١ المصدر نفسه، ص ٢١٧ و ٥٤٧.

^٢ الصواب "أحمد بن محمد" كما في سير أعلام النبلاء.

خير فيمن لا يألف ولا يؤلف". هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولا

أعلم له علة ولم يخرجاه.^١

رواة الحديث:

(١) أبو بكر بن إسحاق: شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب

النيسابوري الشافعي المعروف بالصبغي: الإمام العلامة المفتي،

المحدث، مولده في سنة ثمان وخمسين ومائتين، توفي في شعبان سنة

اثنتين وأربعين وثلاثمائة، من رجال الحاكم.^٢

(٢) أحمد بن يحيى بن رزين: أبو علي أحمد بن محمد بن علي بن رزين

الباشاني الهروي: المحدث، الثقة، توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة،

من رجال الحاكم.^٣

(٣) هارون بن معروف: هارون بن معروف المروزي، أبو علي الخزاز الضرير،

نزىل بغداد: ثقة، من العاشرة، مات سنة إحدى وثلاثين وله أربع

وسبعون، من رجال الشيخين وأبي داود.^٤

^١ الحاكم، *المستدرک علی الصحیحین*، ج. ١، ص. ٦٧.

^٢ الوادعي، *رجال الحاكم*، ج. ٢، ص. ٤٠٣. انظر *السير*، ج. ١، ص. ١٣٥.

^٣ الوادعي، *رجال الحاكم في المستدرک*، ج. ١، ص. ١٨٨. انظر "سير أعلام النبلاء"، ج. ١٤، ص. ٥٢٣.

^٤ العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، *تقريب التهذيب*، تحقيق عادل مرشد، [بيروت: الرسالة

العالمية، ط ٣، ١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤ م]، ص. ٥٠٠.

- (٤) عبد الله بن وهب: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولا هم، أبو محمد المصري: الفقيه ثقة حافظ عابد، من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين، وله اثنتان وسبعون سنة، من رجال أصحاب الكتب الستة.^١
- (٥) أبو صخر: حميد بن زياد ابن أبي المخارق الخراط، صاحب العباء، مدني سكن مصر، ويقال: هو حميد ابن صخر أبو مودود الخراط، وقيل: إنهما اثنان صدوق بهم، من السادسة، مات سنة تسع وثمانين، من رجال البخاري في خلق أفعال العباد ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي في مسند علي وابن ماجه.^٢
- (٦) أبي حازم: أبو حازم الأعرج: اسمه: سلمة بن دينار الأفرار التمار المدني القاص، مولى الأسود بن سفيان: ثقة عابد، من الخامسة، مات في خلافة المنصور، من رجال أصحاب الكتب الستة.^٣
- (٧) أبي هريرة: أبو هريرة الدوسي، صحابي جليل، حافظ الصحابة، اختلف في اسمه واسم أبيه، وذهب كثيرون على أنه عبد الرحمن بن نصر، مات

^١ المصدر نفسه، ص. ٢٧١.

^٢ المرجع السابق، ص ١٢٠.

^٣ المرجع السابق، ص ١٨٧ و ٥٥٦.

سنة سبع -وقيل: ثمان, وقيل: تسع-, وخمسين, وهو ابن ثمان وسبعين

سنة, من رجال أصحاب الكتب الستة.^١

دراسة المتن

وبعد دراسة متنه تبين لنا أنه ليس في متنه شذوذ ولا علة قاذحة.

النتيجة

أن هذا الحديث لا يكون صحيحا على شرط الشيخين عند ابن

حجر، لأن:

(١) أبا صخر ليس من رجال البخاري في صحيحه، بل هو من رجاله في خلق

أفعال العباد، وهذا خارج عن موضوع المستدرك لأن موضوع الكتاب

استدراك على الصحيحين وبأن يكون الرواة رواة الصحيحين بأعيانهم،

لا رواتهما في خارج الصحيحين.

(٢) فيه الانقطاع بين أبي حازم وبين أبي هريرة، كما قال الذهبي في

التلخيص الذي أورد كلامه المحقق في التعليق على المستدرك، قال

الذهبي: "علته انقطاعه، فإن أبا حازم هذا هو المديني لا الأشجعي ولم

يلق أبو صخر الأشجعي، ولا المديني لقي أبا هريرة".^٢

^١المرجع السابق، ص ٥٩٩.

^٢المستدرك على الصحيحين، ج.١، ص:٧٣.

(ت) (٦٠) قال الحاكم: حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ، ثنا أحمد بن النضر بن عبد الوهاب، ثنا محمد بن بكر^١ المقدمي، ثنا فضيل بن سليمان^٢، ثنا موسى بن عقبة، سمع عبيد الله بن سليمان، عن أبيه، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما من عبد يعبد الله ولا يشرك به شيئاً، ويقوم الصلاة، ويؤتي الزكاة، ويجتنب الكبائر إلا دخل الجنة" قال: فسألوه ما الكبائر؟ قال: "الإشراك بالله، والفرار من الزحف، وقتل النفس". هذا حديث صحيح على شروط الشيخين ولا أعرف له علة ولم يخرجاه.^٣

رواة الحديث:

(١) أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ: ابن الأخرم، أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري بن الأخرم ويعرف قديماً بابن الكرمانى: الإمام، الحافظ، المتقن، الحجة، ولد سنة خمسين ومائتين، مات في جمادى الآخرة سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، من رجال الحاكم.^٤

^١ الصواب: "ابن أبي بكر" كما في تقريب التهذيب.

^٢ الصواب: "سلمان" كما في تقريب التهذيب.

^٣ الحاكم، المستدرک على الصحيحين، ج. ١، ص. ٦٧.

^٤ الوادعي، رجال الحاكم في المستدرک، ج. ٢، ص. ٣١٤. انظر "سير أعلام النبلاء"، ج. ١٥، ص. ٤٦٦.

- (٢) أحمد بن النضر بن عبد الوهاب: أحمد بن النضر بن عبد الوهاب النيسابوري، أبو الفضل: ثقة، حافظ، من الحادية عشرة، من رجال البخاري.^١
- (٣) محمد بن بكر المقدمي: محمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدم المُقَدَّمي، بالتشديد، أبو عبد الله الثقفي مولاهم، البصري: ثقة، من العاشرة، مات سنة أربع وثلاثين، من رجال الشيخين والنسائي.^٢
- (٤) فضيل بن سليمان: فضيل بن سليمان النميري، بالنون، مصغر، أبو سليمان البصري: صدوق له خطأ كثير، من الثامنة، مات سنة ثلاث وثمانين، وقيل غير ذلك، من رجال أصحاب الكتب الستة.^٣
- (٥) موسى بن عقبة: موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي، مولى آل الزبير: ثقة فقيه إمام في المغازي، من الخامسة، لم يصح أن ابن معين لينه، مات سنة إحدى وأربعين، وقيل بعد ذلك، من رجال أصحاب الكتب الستة.^٤
- (٦) عبيد الله بن سليمان: عبيد الله بن سليمان العبدي: ثقة، من السابعة، من رجال البخاري في خلق أفعال العباد.^٥

^١العسقلاني، تقريب التهذيب، ص. ٢٥.

^٢المصدر نفسه، ص. ٤٠٦.

^٣المصدر نفسه، ص. ٣٨٣.

^٤المصدر نفسه، ص. ٤٨٤.

^٥المصدر نفسه، ص. ٣١٢.

مفهوم قول الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين" عند ابن حجر العسقلاني

(٧) أبوه: سليمان ابن كثير العبدي، البصري، أبو داود وأبو محمد: لا بأس

به في غير الزهري، من السابعة، مات سنة ثلاث وثلاثين. من رجال

أصحاب الكتب الستة.^١ (في المتابعة)

(٨) أبي أيوب الأنصاري: خالد بن زيد بن كليب الأنصاري، من كبار

الصحابة، شهد بدرًا، ونزل النبي ﷺ حين قدم المدينة عليه، مات غزياً

الروم سنة خمسين وقيل بعدها، من رجال أصحاب الكتب الستة.^٢

دراسة المتن.

وبعد دراسة متنه تبين لنا أنه ليس في متنه شذوذ ولا علة قاذحة.

النتيجة

هذا الحديث لا يكون صحيحاً على شرط الشيخين عند ابن حجر لأنه

لا تتم فيه شروط الشيخين، وأحمد بن النضر بن عبد الوهاب من رجال

البخاري فقط، وعبيد الله بن سليمان ليس من رجال البخاري في صحيحه،

بل هو من رجال البخاري في خلق أفعال العباد.

(ث) (١٧٨) حدثنا أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السماك، ثنا الحسن بن سلام،

ثنا قبيصة. وأخبرنا أبو العباس بن أحمد بن محمد^٣ المحبوبي بمرور، ثنا أحمد

^١ المصدر نفسه، ص. ١٩٤.

^٢ المصدر نفسه، ص. ١٣٨ و ٥٤٧.

^٣ الصواب "محمد بن أحمد" كما في سير أعلام النبلاء

بن سيار، ثنا محمد بن كثير، قال: ثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ميمون بن أبي شبيب، عن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: "يا أبا ذر، اتق الله حيث كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن". هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه.^١

دراسة الرواة

(١) أبو عمرو عثمان بن أحمد بن السماك: أبو عمرو عثمان بن أحمد بن عبد الله بن يزيد البغدادي الدقاق ابن السماك: الشيخ، الإمام، المحدث المكثّر الصادق، مسند العراق، توفي في ربيع الأول سنة أربع وأربعين وثلاثمائة، من رجال الحاكم.^٢

(٢) الحسن بن سلام: أبو علي البغدادي السواق: الإمام، الثقة، المحدث، مات في صفر سنة سبع وسبعين ومثتين، من رجال الحاكم.^٣

(٣) قبيصة: قبيصة بن عقبة بن محمد بن سفيان السوائي، بضم المهملة وتخفيف الواو والمد، أبو عامر الكوفي: صدوق، ربما خالف، من التاسعة،

^١الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ج. ١، ص. ١١٠.

^٢الوادعي، رجال الحاكم في المستدرک، ج. ٢، ص. ٤٢. انظر سير أعلام النبلاء، ج. ١٥، ص. ٤٤٤.

^٣المصدر نفسه، ج. ١، ص. ٣٠٢. انظر سير أعلام النبلاء، ج. ١٣، ص. ١٩٢.

مفهوم قول الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين" عند ابن حجر العسقلاني

مات سنة خمس عشرة على الصحيح, من رجال أصحاب الكتب الستة^١ (في الأصول).

(٤) أبو العباس بن أحمد بن محمد المحبوبي: أبو العباس محمد بن أحمد

بن محبوب بن فضيل المحبوبي المروزي: الإمام المحدث مفيد مرو، توفي

في شهر رمضان سنة ست وأربعين وثلاثمائة, من رجال الحاكم^٢.

(٥) أحمد بن سيار: أحمد بن سيار بن أيوب, أبو الحسن المروزي الفقيه:

ثقة حافظ, من الحادية عشرة, مات سنة ثمان وستين, وله سبعون

سنة, من رجال النسائي^٣.

(٦) محمد بن كثير: محمد بن كثير العبدوي, البصري: ثقة, لم يصب من

ضعفه, من كبار العاشرة, مات سنة ثلاث وعشرين, وله تسعون سنة,

من رجال أصحاب الكتب الستة^٤.

(٧) سفيان: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري, أبو عبد الله الكوفي: ثقة

حافظ فقيه عابد إمام حجة, من رؤوس الطبقة السابعة, وكان ربما

^١ العسقلاني، تقريب التهذيب، ص ٣٨٩.

^٢ الوادعي، رجال الحاكم في المستدرک، ج. ٢، ص. ١٦٥. انظر سير أعلام النبلاء، ج. ١٥، ص. ٥٣٧.

^٣ العسقلاني، تقريب التهذيب، ص. ٢٠.

^٤ المصدر نفسه، ص. ٤٣٨.

دلس، مات سنة إحدى وستين، وله أربع وستون، من رجال أصحاب

الكتب الستة.^١

(٨) حبيب بن أبي ثابت: حبيب بن أبي ثابت: قيس – ويقال: هند- بن دينار

الأسدي مولاهم، أبو يحيى الكوفي: ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال

والتدليس، من الثالثة، مات سنة تسع وعشرة ومئة، من رجال أصحاب

الكتب الستة.^٢

(٩) ميمون بن أبي شبيب: ميمون بن أبي شبيب، الربيعي أبو نصر الكوفي:

صدوق كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة ثلاث وثمانين في وقعة

الجماجم، من رجال البخاري في الأدب المفرد ومسلم في مقدمة كتابه

وأصحاب السنن الأربعة.^٣

(١٠) أبو ذر: أبو ذر الغفاري، الصحابي المشهور، اسمه جندب بن جنادة على

الأصح، وقيل: برير بموحدة مصغر أو مكبر، واختلف في أبيه، فقيل:

جندب أو عسرة أو عبد الله أو السكن، تقدم إسلامه وتأخرت هجرته،

^١المصدر نفسه، ص. ١٨٤.

^٢المصدر نفسه، ص. ٩٠.

^٣المصدر نفسه، ص. ٤٨٧.

مفهوم قول الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين" عند ابن حجر العسقلاني

فلم يشهد بدرار، ومناقبه كثيرة جدا، مات سنة اثنتين وثلاثين في خلافة

عثمان. من رجال أصحاب الكتب الستة.^١

دراسة المتن

وبعد دراسة متنه تبين لنا أنه ليس في متنه شذوذ ولا علة قاذحة.

النتيجة

هذا الحديث لا يكون صحيحا على شرط الشيخين عند ابن حجر، لأن:

- (١) أحمد بن سيار ليس من رجال الشيخين بل هو من رجال النسائي.
- (٢) وأن حبيب بن أبي ثابت وإن كان من رجال البخاري ومسلم إلا أنه كثير الإرسال والتدليس وهما إذا رويما من طريقه فإنهما قد ثبتتا مما قد صرح بالسماع أو مما قد سمعه من شيخه وأما في هذا الحديث فإنه قد عنعن في هذه الرواية ولم يصرح بالسماع في رواية أخرى.
- (٣) ولأن ميمون ليس من رجال البخاري ومسلم في صحيحهما وإنما من رجال البخاري في الأدب المفرد، و من رجال مسلم في مقدمة صحيحه وليس من رجاله في صحيحه.

^١ المرجع السابق، ص ٥٦٢

(ج) (٢١٣) حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأنا محمد بن غالب بن حارث^١، ثنا عفان بن مسلم، ثنا عبد الواحد بن زياد، ثنا الأعمش، عن مالك بن الحارث، عن مصعب بن سعد عن أبيه - قال الأعمش: ولا أعلمه إلا عن النبي ﷺ - قال: "التؤدة في كل شيء خير إلا في عمل الآخرة". هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.^٢

دراسة الرواة

- (١) أبو بكر بن إسحاق الفقيه: شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب النيسابوري الشافعي المعروف بالصبيغ: الإمام العلامة المفتي، المحدث، مولده في سنة ثمان وخمسين ومائتين، توفي في شعبان سنة اثنتين وأربعين وثلاثمائة، من رجال الحاكم.^٣
- (٢) محمد بن غالب بن حارث: متمم، أبو جعفر محمد بن غالب بن حرب، الضبي البصري، التمار التمام، نزيل بغداد: الامام، المحدث، الحافظ، المتقن، ولد سنة ثلاث وتسعين ومئة، مات في شهر رمضان، سنة ثلاث وثمانين ومئتين، وله تسعون عامًا، من رجال الحاكم.^٤

^١ الصواب "حرب" كما في سير أعلام النبلاء

^٢ الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ج. ١، ص. ١٢٢.

^٣ الوادي، رجال الحاكم في المستدرک، ج. ٢، ص. ٤٠٣. وانظر سير أعلام النبلاء، ج. ١، ص. ١٣٥.

^٤ نفس المصدر، ج. ٢، ص. ٢٧٠. وانظر سير أعلام النبلاء، ج. ١٣، ص. ٣٩٠.

مفهوم قول الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين" عند ابن حجر العسقلاني

(٣) عفان بن مسلم: عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي، أبو عثمان

الصفار، البصري: ثقة ثبت، قال ابن المديني: كان إذا شك في حرف من

الحديث تركه، وربما وهم، وقال ابن معين: أنكرناه في صفر سنة تسع

عشرة، ومات بعدها بيسير من كبار العاشرة، من رجال أصحاب الكتب

الستة.^١

(٤) عبد الواحد بن زياد: عبد الواحد بن زياد العبدي مولا هم، البصري: ثقة،

في حديثه عن الأعمش وحده مقال، من الثامنة، مات سنة ست وسبعين

وقيل بعدها، من رجال أصحاب الكتب الستة.^٢

(٥) الأعمش: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي،

الأعمش: ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع لكنه يدلّس، من الخامسة،

مات سنة سبع وأربعين، أو ثمان، وكان مولده أول سنة إحدى وستين،

من رجال أصحاب الكتب الستة.^٣

^١العسقلاني، تقريب التهذيب، ص. ٣٣٣.

^٢المصدر نفسه، ص. ٣٠٨.

^٣المصدر نفسه، ص. ١٩٥.

(٦) مالك بن الحارث: مالك بن الحارث السلمي الرقي، ويقال: الكوفي: ثقة،

من الرابعة، مات سنة أربع وتسعين، من رجال البخاري في الأدب المفرد

ومسلم وأبي داؤد والنسائي.^١

(٧) مصعب بن سعد: مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري، أبو زرارة

المدني: ثقة، من الثالثة، أرسل عن عكرمة بن أبي جهل، مات سنة ثلاث

ومائة، من رجال أصحاب الكتب الستة.^٢

(٨) أبوه: سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري، أبو سعيد الخدري،

له ولأبيه صحبة، واستصغر بأحد، ثم شهد ما بعدها، وروى الكثير، مات

بالمدينة سنة ثلاث - أو أربع أو خمس - وستين، وقيل سنة أربع وسبعين،

من رجال أصحاب الكتب الستة.^٣

دراسة المتن

وبعد دراسة متنه تبين لنا أنه ليس في متنه شذوذ ولا علة قاذحة.

النتيجة

^١المصدر نفسه، ص.٤٥٠.

^٢المصدر نفسه، ص.٤٦٥.

^٣المصدر نفسه، ص.١٧٢.

مفهوم قول الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين" عند ابن حجر العسقلاني

هذا الحديث لا يكون صحيحا على شرط الشيخين عند ابن حجر، لأنمالك بن الحارث ليس من رجال البخاري في صحيحه، بل هو من رجاله في الأدب المفرد، وأنه أيضا من رجال مسلم في صحيحه.

ت- الخاتمة

وبعد الدراسة تلخص عندنا النتائج التالية :

- ١- الحديث الصحيح على شرط الشيخين عند ابن حجر هو أن يكون إسناد الحديث الذي أخرجه الحاكم محتجا برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالما من العلل.
 - ٢- من خلال دراسة خمسة أحاديث من باب الإيمان من المستدرک حکم علیها الحاكم بأنها صحيحة على شرط الشيخين، لا يوجد منها حديث صحيح على شرط الشيخين عند ابن حجر العسقلاني.
 - ٣- أن الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بالصحة على شرط الشيخين قد لا تكون صحيحة على شرط الشيخين عند ابن حجر العسقلاني.
- وصلی اللہ علی نبینا محمد وعلی آلہ وصحبہ وسلم.

المصادر والمراجع

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، الطبعة: الأولى، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

_____، تقريب الهذيب، تحقيق عادل مرشد، الطبعة الثالثة، بيروت: الرسالة العالمية، ١٤٣٥هـ/٢٠١٤م.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط وحسين الأسد، الطبعة التاسعة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الأعلام، الطبعة: الخامسة عشر، بدون اسم المدينة: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، الرياض: دار طيبة، سنة ١٤٢٢ هـ.

العراقي، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

مفهوم قول الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين" عند ابن حجر العسقلاني

الوادعي، مقبل بن هادي، رجال الحاكم في المستدرک، الطبعة الثانية، بدون اسم المدينة:
مكتبة صنعاء الأثرية، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.